

انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

-دراسة حالة السعودية والجزائر-

أ.قرود علي جامعة البويرة

أ.كزيز نسرين جامعة الجلفة

أ.مرغاد سناء جامعة بسكرة

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 واستطلاع أهم انعكاساتها ومختلف أبعادها على اقتصاديات الدول المصدرة ورصد وتحليل أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل هذه الانهيارات للدول محل الدراسة، وخلصت هذه الورقة البحثية على نتيجة مفادها أن انزلاق أسعار النفط الأخير يرجع إلى عوامل اقتصادية وأخرى سياسية، وأن المؤشرات الاقتصادية لكل من الاقتصاد السعودي والجزائري ترتبط ارتباط وثيق بأسعار النفط مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي لكلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأزمة النفطية، الاقتصاد السعودي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The study highlights the most important factors and causes that have led to the collapse of oil prices and the exploration of their most important and different dimensions to the economies of the countries source, monitoring and analysis of the performance of some economic indicators under these collapses of the study, the research paper concluded The conclusion that the recent oil price slide is due to economic and political factors, and that the economic indicators of both the Saudi and Algerian economies are closely linked to oil prices, which affect the economic stability of both countries.

Keywords: Oil prices, oil crisis, Saudi economy, Algerian economy.

مقدمة:

يؤدي قطاع المحروقات دورا حيويا في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وتشكل العائدات النفطية العمود الفقري خاصة لتلك الدول التي يمثل النفط عماد شؤونها الاقتصادية والمحرك الأساسي لعملية التنمية، ولقد ساهم ارتفاعات أسعار النفط وتزايد عائداته المالية في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوق في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما تمكنت بفضلها زيادة الاحتياطات الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا، غير أن هذا لم يمكنها من فك ارتباطها مع هذا القطاع الذي دائما ما يتصف بعدم الاستقرار وعرضت لمجموعة من العوامل الخارجية.

حيث أنه منذ منتصف سنة 2014 ظل هناك نقاش مستفيض وممتد يدور حول الانهيار الكبير الذي شهدته أسعار النفط وقد توفرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار الغير مسبوق في سعر النفط والذي يمثل سوط من العذاب يفتك بالاقتصاديات العربية المصدرة للنفط ويعصف بمختلف توازناتها ويهوي بمختلف مؤشراتهما الاقتصادية خلال فترة وجيزة لم تتجاوز سنة لتتخلى أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها على مدى سنوات من الارتفاع المتواصل لتجعل الدول العربية المصدرة للنفط تعيش تحت هاجس تراجع مداخيلها المالية التي تنعكس مباشرة على سير مخططاتها التنموية التي اعتمدها. إشكالية الدراسة: انطلاقا من أهمية النفط كمورد مالي مهم ومغذي أساسي للدخل في كل من الاقتصاد السعودي والاقتصاد الجزائري لهذا فإن أي خلل في التغذية ستظهر عوارضه مباشرة على اقتصاد البلدين، نطرح السؤال الجوهرى لهذه الدراسة:

ما هي العوامل التي جعلت أسعار النفط تختزل خلال مدة وجيزة الزيادات المحققة في السنوات السابقة؟ وما هي انعكاسات هذه الانهيارات التي شهدتها أسعار النفط على كل من الاقتصاد السعودي والاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى استعراض أهم العوامل التي ساهمت في انهيار أسعار النفط وتوضيح انعكاسات هذه الأخيرة على بعض المؤشرات الاقتصادية في البلدان قيد الدراسة.

محاور الدراسة: تحقيقا لهدف الدراسة يمكن تحديد المحاور التالية:

المحور الأول- قراءة في أسباب انهيار أسعار النفط.

المحور الثاني- الأبعاد الاقتصادية لانخيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي.
المحور الثالث- الأبعاد الاقتصادية لانخيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول. قراءة في أسباب انخيار أسعار النفط:

عرفت أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية هبوطاً مطرداً بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولاراً في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولاراً مطلع العام 2016، بمعدل تجاوز 72%، وسنحاول من خلال هذا المحور إيجاز أهم أسباب انخفاض وانخيار أسعار النفط فيما يلي:

1. انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: يؤدي تراجع النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الناشئة في آسيا¹، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط، حيث شهد الاستهلاك العالمي للنفط -الذي يعد المحرك الرئيسي للطلب- تراجعاً ملموساً، إذ تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP من 3,4% إلى 3,3%، في ظل التباطؤ في الاقتصادات الصناعية في أوروبا واليابان، وتراجع النمو في الاقتصادات الناشئة لاسيما الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، في ظل ما تشهده الأسواق المالية فيها من ارتباك جراء تخفيض عملتها اليونان. وجاءت مريبات السوق نتيجة لذلك أن هناك تراجع في الطلب على النفط في هذه الدولة المحورية².

2. تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار: من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي العمل توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الاتحاد، في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتخفضه عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريباً لفترة طويلة. غير أوبك انتهجت سياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى

التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية لمستوردين، مثل قيام السعودية بتخفيض أسعار النفط لبعض زبائنها في آسيا والولايات المتحدة، وقد تبعتها في ذلك كل من إيران العراق والكويت، وقد شبه بعض المراقبين ما يحدث على انه حرب أسعار داخل لأوبك³.

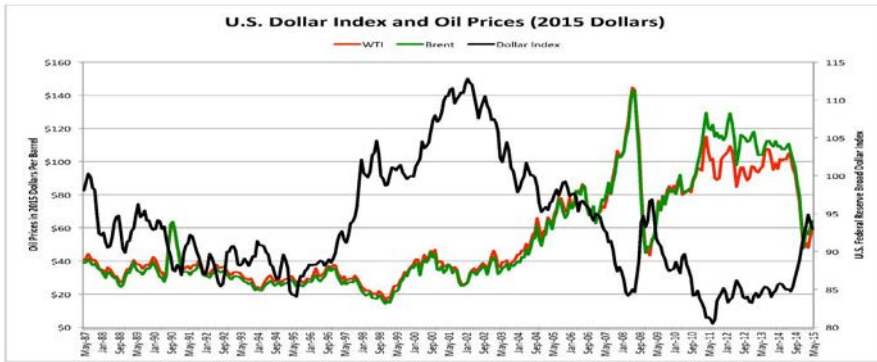
3. الإستراتيجية السعودية في التعامل مع الوضع الجديد: عبر العقود القليلة الماضية لعبت السعودية دور ما يعرف "المنتج المرجح" بزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب العالمي، للمحافظة على استقرار الأسعار. بيد أن هناك حسب المراقبين ما يشير إلى حصول تغيير هيكلي في الإستراتيجية السعودية هذه، إذ بدلاً من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل، تتطلع السعودية إلى المحافظة على حصتها في السوق⁴. حيث صرح وزير النفط السعودي "علي النعيمي" أن بلاده هدفها من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط، واستفادوا من ارتفاع الأسعار، في إشارة منه إلى النفط الصخري الأمريكي، وأشار إلى أن بلاده سوف تظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر النفط عشرين دولاراً، كما اعتبر انه من غير العادل مطالبة الأوبك بتقليص إنتاجها إذا لم يتم المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها، وقد أضاف المنتجون المستقلون حوالي ستة ملايين برميل يوميا إلى المعروض⁵.

4. تزايد إنتاج النفط الصخري: بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد، نتيجة لذلك استعادت الولايات المتحدة طاقتها الإنتاجية في الثمانينيات، إلى الحد الذي تفكر فيه أمريكا حاليا بجدية في رفع الحظر على عمليات تصدير النفط الأمريكي، ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة في الاستغناء عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط⁶. حيث تعد المستهلك الأكبر للنفط في العالم، كما أنها تشهد طفرة كبيرة في إنتاجها النفطي من النفط الصخري في الآونة الأخيرة لتبلغ معدل 4 مليون برميلاً/يوماً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض وارداتها من أوبك إلى النصف تقريباً لأول مرة منذ 30 عامًا، وأعطى الخبر السعودي فهد بن جمعة مثلاً على انعكاس هذه التطورات على سوق

النفط، وقال إن الولايات المتحدة كانت تستورد من نيجيريا أكثر من 400 ألف برميل نفط يوميا، والآن لا تستورد شيئا وليعب نفطها أصبحت نيجيريا تتوجه كغيرها من دول منظمة الأوبك إلى الأسواق الآسيوية، لتتنافس بين بعضها البعض على نفس الأسواق⁷.

5- ارتفاع قيمة الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تحلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن ارتفاعه يخفض الطلب على النفط ويزيد من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط⁸. يتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا شديدا بداية من عام 2014، الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين (بسبب الاضطرابات) من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق⁹.

شكل(01) يبين العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط



Source :A World Bank Group ,Flagship Report ,Global Economic Prospects ,June 2015

5. الفائض في الإمدادات: في أواسط سنة 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، واخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر من نفس السنة بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك(وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل وامتنعت السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق وأبقت الأوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا،

فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار، ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق العرض والطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا من المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة مما أدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار¹⁰، كما أن رفع العقوبات المسلطة على إيران يسمح لها بتصدير النفط للخارج والذي يمكن أن يشكل زيادة العرض حيث يمكن لإيران أن تصدر ما بين 200 إلى 300 ألف برميل يوميا، هذا ما يساهم في وتيرة هبوط الأسعار¹¹.

6. أسباب سياسية:

أ- وهناك من يرى بان دورا أيضا لنظرية المؤامرة، حيث يرى الرئيس فلاديمير بوتين أن التراجع الحادث في سعر النفط مسبباته سياسية بالدرجة الأولى أكثر منها اقتصادية، والذي يعزوه بوتين إلى تعاون أمريكا وحلفائها ضد موسكو لتركييع روسيا أمام ضغوط الغرب حول مشكلة أوكرانيا، وقد بدأت روسيا تشهد بالفعل تراجعاً في قيمة عملتها مع تزايد الضغوط عليها في سوق الصرف الأجنبي بسبب ضغوط تراجع الإيرادات النفطية¹²، حيث اقترح الملياردير الأمريكي جورج سوروس، على الإدارة الأمريكية وسيلة لمعاقبة روسيا على ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضيها، تتلخص بخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية وفقاً لوكالة بلومبرغ وقال سورس في كلمة ألقاها في برلين: "أكثر العقوبات صرامة ضد روسيا هي ضخ كميات كبيرة من احتياطي النفط الاستراتيجي للولايات المتحدة في السوق العالمية، ما سيؤدي إلى زيادة العرض في السوق وانخفاض كبير في سعر الذهب الأسود، وبالتالي تقليص عائدات النفط الواردة إلى الميزانية الروسية¹³.

ب- أما الذين يرون أن الانخفاض في الأسعار ناجم عن استخدام النفط كسلاح، إن السعودية زادت من إنتاج النفط بشكل كبير ودفعت دول الخليج العربي للالتزام أيضاً بالزيادة، وأن المستهدف من هذه العملية هو إيران، حيث يعتبر أصحاب هذه النظرية أنّ هذه الخطوة قائمة على إستراتيجية تهدف إلى الضغط على إيران، سيما وأن السعودية وباقي دول المجلس قادرة على تحمّل الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار، نتيجة تراكماتها للفوائض خلال السنوات الماضية، بينما لن تستطيع طهران الصمود لوقت طويل خاصة أنها تحتاج إلى أن تكون الأسعار فوق 100 دولاراً لتحقيق موازنتها، وأن عدم قدرتها على تحقيق ذلك سيدفعها للبحث عن موارد أخرى كقطع الدعم أو رفع الضرائب وهي خطوة غير شعبية، قد تؤدي إلى ردات فعل سلبية في الداخل الإيراني¹⁴.

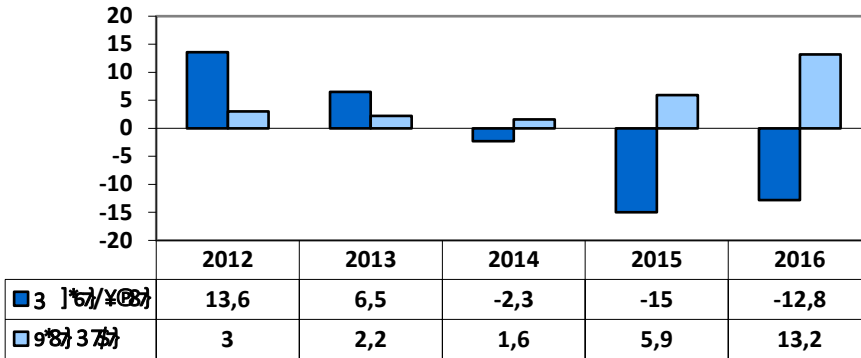
المحور الثاني. الأبعاد الاقتصادية لانخيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي:

يعاني الاقتصاد السعودي من تبعات تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، وذلك نظرا لكون النفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد المملكة العربية السعودية، وحجر الزاوية في تنميتها الداخلية، والمصدر الأساسي لدخلها المالي،¹⁵ وسنحاول من خلال هذا المحول التطرق إلى الآثار المترتبة لانخيار أسعار النفط على الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال التركيز على تداعيات انخياره على الموازنة العامة، والاصول الاحتياطية للمملكة، وكذا رصيد الميزان التجاري في مايلي:

أولا- انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة:

تعد الموازنة العامة للدولة عن طريق نفقاتها و إيراداتها العامة بمثابة الواجهة الاولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط الخام،¹⁶ على غرار اقتصاد المملكة العربية السعودية الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والغاز، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 90% من إيرادات موازنة الدولة، أما القطاعات غير النفطية في المنطقة فتتأثر بشكل غير مباشر بقطاع النفط، كونها تعتمد على الإنفاق الحكومي المرتكز أساسا على إيرادات النفط والغاز. والشكل التالي يوضح تطور الرصيد الموازي وكذا الدين العام للمملكة خلال الفترة 2012-2016.

شكل رقم (02) تطور رصيد الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، والدين العام خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي

أثر تراجع أسعار النفط بشكل كبير على وضع المالية العامة للحكومة، حيث لم تسجل ميزانية عام 2014 أي فائض، في حين حل محله عجز طفيف بلغ 3.1 من الناتج المحلي الإجمالي، ليتوالى العجز بعد ذلك في كل من سنة 2015 بنسبة قدرت بـ15%، و-12.8% سنة 2016 ويعزى هذا العجز إلى انخيار أسعار النفط وبالتالي انخفاض إيرادات النفط بنسبة 2.7% مصحوبا بزيادة في إجمالي المصروفات بمقدار 13.2%.¹⁷

وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات للحد من تأثير تراجع أسعار النفط على وضع المالية العامة، مما أدى إلى خفض الإنفاق العام بنحو 12% كما خفضت المصروفات الرأسمالية الحكومية بنسبة 28.8%، والمصروفات الجارية بحوالي 3.4% عن مستواها في عام 2014 وقد ساهم خفض الإنفاق بصورة فاعلة في إبقاء العجز عند مستويات أقل بكثير مما كانت توقعته الجهات الاقتصادية والمنظمات الدولية، كما تم إجراء عدة إصلاحات مالية مهمة خلال عام 2015، منها إعادة هيكلية تصنيفات ومكونات الميزانية ورفع الدعم الحكومي تدريجياً،¹⁸ وقد قامت الدولة بتمويل العجز المالي من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية، حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض خلال السنة المالية 2016 ما يقدر بـ 200.1 مليار ريال.¹⁹

ثانياً- انعكاسات تطورات أسعار النفط على مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA): جاء صندوق الأصول الأجنبية بمؤسسة النقد العربي السعودي الصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً، إذ بلغ حجم أصوله الأجنبية 598.4 مليار دولار مع نهاية الربع الثاني من سنة 2016، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01) أكبر الصناديق السيادية حسب حجم الأصول بنهاية الربع الثاني 2016.

مرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول (بمليارات الدولارات)
01	صندوق التقاعد الحكومي (Government Pension Fund – global)	النرويج	847.6
02	جهاز أبوظبي للاستثمار (Abu Dhabi Investment Authority)	الامارات	792.0
03	شركة الاستثمار الصينية (China Investment Corporation)	الصين	746.7
04	صندوق الأصول الأجنبية بمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA Foreign Holdings)	السعودية	598.4

المصدر: بيانات مؤسسة (SWF Institut)، على الموقع: www.swfinstitute.org

ويوضح الجدول التالي أصول المؤسسة الاحتياطية خلال الأربع سنوات الماضية:

جدول رقم (02) إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي (2013-2016)

الوحدة: (تريون ريال)

السنة	إجمالي الأصول الاحتياطية
2013	2.7
2014	2.7
2015	2.3
2016	2

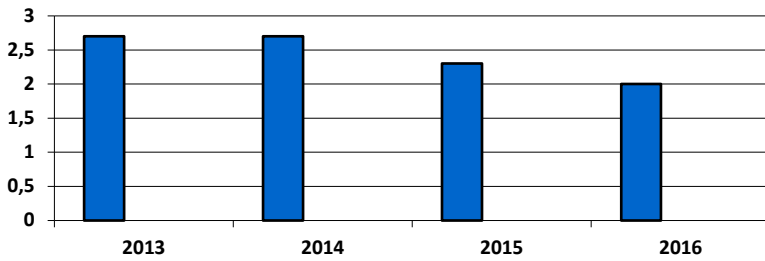
المصدر: تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، ص 08 متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (ساما):

www.sama.gov.sa

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" (2013-2016).

شكل رقم (03)-تطور إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي (2013-2016)

الوحدة: (تريون ريال)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية أعلاه انخفاض إجمالي الأصول الاحتياطية في

مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة 16% في عام 2015 ليبلغ 2.3 تريليون ريال من 2.7 تريليون ريال، ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تأثير انخيار أسعار النفط، إضافة إلى السحوبات الحكومية لتمويل عجز الميزانية على مدار السنة، ومع ذلك فإنها لا تزال عند مستويات

مرتفعة وستواصل دورها في دعم استقرار سعر صرف الريال الذي ظل محافظا على سعره الحالي البالغ 3.75 ريال للدولار على مدار 30 سنة.

ونظرا لأن أصول الصندوق لاتزال عند مستويات مرتفعة نسبيا فإن هذا الانخفاض في الأصول لا يشكل مصدر قلق كبير حيث بنت المؤسسة خلال العقد الماضي أصولا احتياطية كبيرة بقصد استخدامها كاحتياطيات لمواجهة أي صدمات محتملة على الإيرادات الحكومية أو سياسة سعر الصرف الثابت، وهذا ما حدث عند تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، حيث استخدمت هذه الاحتياطيات لتخفيف آثار خفض الإنفاق الحكومي، كما عملت كإجراء وقائي ضد انتقال مخاطر تخفيض الإنفاق الحكومي على النظام المالي في أواخر عام 2014 وخلال عام 2015 و2016.²⁰

ثالثا- انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري والمعروف أيضا باسم الصادرات الصافية هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية²¹. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013-2015).

جدل رقم (3) يمثل تطور الصادرات و الواردات وكذا رصيد الميزان التجاري خلال (2012-2015)

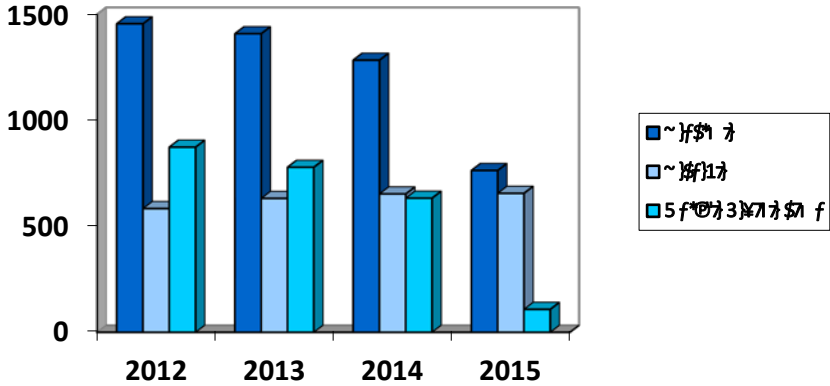
الوحدة: (مليار ريال)

السنوات	الصادرات البتروولية	الصادرات غير البتروولية	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2012	1266	191	1456	583	873
2013	1207	202	1409	631	778
2014	1067	217	1284	652	632
2015	573	190	763	655	108

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، ص 16، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (ساما):

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري من سنة 2012 الى غاية سنة 2015.

شكل رقم (04) تطور الصادرات و الواردات وكذا رصيد الميزان التجاري خلال (2012-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلا معطيات الجدول وكذلك المنحنى نلاحظ أن قيمة الصادرات البترولية بلغت خلال عام 2015 مبلغ 573 مليار ريال مقابل 1067 مليار ريال خلال عام 2014، بانخفاض مقداره 494 مليار ريال، بنسبة 46.3% وانخفضت نسبتها من إجمالي الصادرات السلعية من 83.1% إلى 75.1% خلال هذه الفترة، بينما بلغت قيمة الصادرات غير البترولية 190 مليار ريال، وبنسبة مقدارها 29% من قيمة واردات المملكة خلال عام 2015 في حين بلغت قيمة الصادرات غير البترولية خلال عام 2014 مبلغ 217 مليار ريال وبنسبة مقدارها 33% من قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة.

كما اظهر الميزان التجاري خلال عام 2015 فائضا قدره 108 مليار ريال مقابل فائضا قدره 632 مليار ريال خلال عام 2014، بانخفاض مقداره 524 مليار ريال، بنسبة 82,9%.

المحور الثالث- الأبعاد الاقتصادية لانخيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

إن السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل تطورات أسعار النفط هي التذبذبات الكبيرة وعدم الاستقرار الذي لازم حركة هذه الأخيرة، وبدون شك فإن هذا التقلب في أسعار النفط لا يمكن أن يمر دون أن يترك آثاره السلبية على اقتصاديات الدول التي يمثل النفط عماد شؤونها الاقتصادية والحرك الأساسي لعميلة التنمية، والجزائر باعتبارها دولة ريعية بامتياز وتعتمد بشكل كلي

على العائدات النفطية التي ظلت ملازمة لأسعار النفط، يجعل اقتصادها يعيش تحت هاجس الأسعار النفطية ويلزم وضع سياسات اقتصادية للتكيف معها. ويمكن توضيح مختلف الأبعاد التي أحدثتها انخيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أولا- انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة:

تعتبر الإيرادات المالية شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط في بلدان أحادية المورد وعلى اعتبار أن تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار هذا الأخير يؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية ومن ثما على رصيد الميزانية.

جدول رقم (04) تطورات الميزانية العامة تبعا لتطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2007-2016)

الوحدة: (مليون/ دينار)

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة ج ب من إجمالي الإيرادات %	أجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	48.7	3108569	-1281954	74.66
2008	2902448	1715400	59.1	4191051	-1381158	98.96
2009	3275362	1927000	58.8	4246334	-1113701	62.35
2010	3074644	1501700	48.9	4466940	-1496476	80.35
2011	3489810	1529400	43.8	5853569	-2468 847	112.92
2012	3804030	1519040	39.9	7058173	-3246197	111.49
2013	3895315	1615900	41.48	6024131	-2205945	109.38
2014	3927748	1577730	40.1	6995769	-3185994	99.68
2015	4552542	1722940	37.9	7656331	-3172340	52.79
2016	5011581	1682550	33.58	7279494	-2343735	44.28

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية. والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عجز الموازنة العامة قد أصبح ظاهرة مستمرة على طول فترة (2007-2016) وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية فانخفاض أسعار النفط يفضي إلى انخفاض الإيرادات النفطية من جهة، وفي الوقت ذاته لم يجري تخفيض مماثل للإنفاق العام ليتناسب مع انخفاض الإيرادات من جهة ثانية، وبالعودة إلى الجدول ومحاولة التمعن نجد أنه تم

تسجيل عجز في الموازنة العامة وصل إلى (3246197-) في سنة 2012، بالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة خصوصا الموارد العادية التي وصلت 2284990 مليون دينار وأصبحت تمثل تقريبا 60% من إجمالي الإيرادات وهذا راجع إلى الارتفاع في الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظيف العمومي، إلا أن هذا العجز يرجع أساسا إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الذي وصل إلى 7058173 مليون دينار سنة 2012 بفعل القفزات السعرية التي عرفتها أسعار النفط حيث وصلت إلى 111.49 دولار/البرميل خلال نفس السنة و كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري وزيادة الإيرادات العامة للدولة وتنشيط اقتصادها وزيادة المشاريع الاستثمارية لدفع عجلة التنمية كتجسيد لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)²².

وبالرغم من انزلاق أسعار النفط في منتصف 2014 إلى مستويات متدنية إلا أن الجزائر واصلت سياساتها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ليتم بذلك تسجيل عجز موازني قدر بـ (3185994-) مليون دينار، ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع النفقات العامة حيث ارتفعت بـ 16% عن سنة 2013 خصوصا مع اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2015-2019) من طرف الحكومة.

ورغم استمرار تدني أسعار النفط سنة 2015 و 2016 في حدود 52.79 و 44.28 على التوالي، تم تسجيل عجز موازني قدر بـ (2343735-) مليون دينار سنة 2016 مقابل (3172340-) مليون دينار سنة 2015، وقدرت إيرادات الميزانية سنة 2015 بـ 4552542 مليون دينار مقابل 3927748 مليون دينار سنة 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 624794 مليون دينار بارتفاع 15.9% ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الجباية البترولية بـ 145210 مليون دينار بارتفاع 9.2%.

ثانيا- انعكاسات تطورات أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات: تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير، فأي تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمол مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، وإن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة، ويمكن توضيح انعكاسات انخيار أسعار النفط على موجودات الصندوق في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

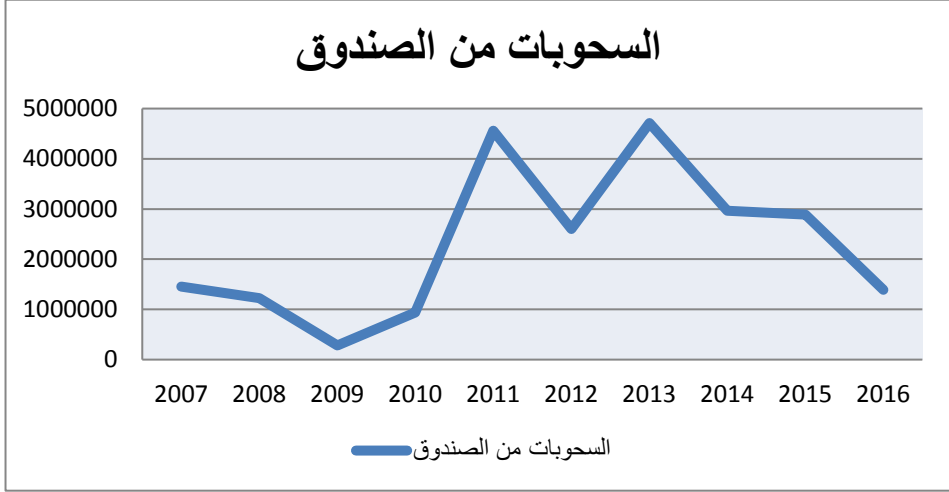
الوحدة: (مليون/ دينار)

السنة	إجمالي موارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2007	4 669 893	-1 281 954	531 952	607956	314455	3 215 530
2008	5 503 690	-1 381 158	758 180	0	465437	4 280 073
2009	4 680 747	-1 113 701	364 282	0	0	4 316 465
2010	5 634 775	-1 496 476	791 938	0	0	4 842 837
2011	7 143 157	-2 468 847	1 761 455	0	0	5 381 702
2012	7 917 011	-3 246 197	2 283 260	0	0	5 633 751
2013	7 695 982	-2 205 945	2 132 471	0	0	5 563 511
2014	7 373 831	-3 185 994	2 965 672	0	0	4 408 159
2015	4 960 351	-3 172 340	2 886 505	0	0	2 073 846
2016	2 172 396	-2 343 735	1 387 938	0	0	784 458

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية لعام 2016.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات ظل في ارتفاع مطرد من سنة 2007 حيث سجل 3215530 مليون دينار إلى سنة 2013 أين سجل 5563511 مليون دينار لينخفض رصيد الصندوق بعد ذلك إلى 4408159 مليون دينار سنة 2014 أي بنقصان قدر بـ 26% مقارنة بسنة 2013، ليستمر التراجع في رصيد الصندوق سنة 2015 إلى أن وصل إلى 784458 سنة 2016 والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السحوبات منه الموجهة بالأساس إلى تمويل العجز الموازي والتي بلغت ما يقارب 91% من التغطية، ويمكن توضيح قيمة السحوبات خلال الفترة (2007-2016) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05) تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على معطيات الجدول السابق.

الملاحظ من الشكل رقم (05) هو الارتفاع المتواصل لقيمة المسحوبات التي توجه كليا لتغطية عجز الموازنة العامة، وهو ما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق في الحفاظ على استقرار الموازنة، كما أنه نتيجة لاختيارات أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من منتصف 2014 تراجعت العائدات البترولية مما ضاعف الضغوطات على صندوق ضبط الموارد حيث بلغت متاحاته جراء السحوبات مقدار 784458 مليون دينار سنة 2016، وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به الحكومة والذي يوضح أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دينار²³.

ثالثا- انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزان التجاري: يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة النفط على هيكل صادرات الجزائر، فإن نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هي إلا انعكاس لتقلبات أسعار النفط التي تمارس أثرا سلبيا على عائدات صادرات المحروقات التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة إستراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 97.5% من الصادرات الكلية للاقتصاد

الجزائري مما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول. وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (06) تطور رصيد الميزان التجاري تبعاً لأسعار النفط خلال الفترة (2011-2016) الوحدة: (مليون/دولار)

السنة	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2011	2062	71427	73489	47247	26242	112.92
2012	2062	69804	71866	50376	21490	111.49
2013	2957	62960	65917	55028	9946	109.38
2014	2582	60304	62886	58580	4306	99.68
2015	5088	32699	37787	51702	-17034	52.79
2016	1781	27102	28883	46727	-17844	44.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية. والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

يتبين من الجدول أعلاه الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على عائدات صادرات المحروقات التي تتقلب نتيجة أسعار النفط في السوق العالمية، فالملاحظ تراجع أداء صادرات المحروقات من 71427 مليون دولار سنة 2011 إلى 32699 مليون دولار سنة 2015، ويرجع ذلك أساساً إلى الاتجاه التنافسي المستمر في مستويات أسعار النفط من 112.92 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكلياً وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

كما تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض في قيمة الواردات سنة 2015 التي بلغت 51702 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 58580 مليون دولار أي بانخفاض ما يقارب 7 مليون دولار، وقد ساهم هذا الوضع قيد التنفيذ ابتداء من سنة 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، وفي ضوء هذه التطورات سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية²⁴.

الخاتمة:

لقد ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014 بظلاله على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلية على حد سواء، حيث بلغ سعر برميل النفط الخام برنت نحو 110 دولار في النصف الأول من 2014، ثم تماهى ليصل دون 30 دولار سنة 2016، ومما لا شك فيه أن انخفاض أسعار البترول سوف يكون له تبعات سلبية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط كونه (النفط) يعد العمود الفقري لهاته الاقتصاديات، على غرار اقتصاد المملكة العربية السعودية والاقتصاد الجزائري، ومن هذه المنطلقات نستعرض أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الورقة البحثية كالتالي:

- إن العوامل الاقتصادية ليست كافية لتفسير أسباب انخيار أسعار النفط بل هناك عوامل جيوسياسية تؤثر في أسعاره في أسواق النفط العالمية، حيث أظهرت التقلبات التي حدثت في أسعار النفط سنة 2014 أن قوى العرض والطلب ليست الوحيدة وراء انخيار الأسعار وأن هناك عوامل سياسية دفعت بالأسعار للانخيار؛

- يمثل النفط الركيزة الأساسية لاقتصاد المملكة العربية السعودية، وحجر الزاوية في تنميتها الداخلية، والمصدر الأساسي لدخلها المالي، وقد أثر تراجع أسعار النفط (جوان 2014) بشكل كبير على وضع المالية العامة للمملكة، حيث سجلت الموازنة العامة عجزا خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وقد اعتمدت الدولة في تمويل العجز المالي على الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية كما اتبعت سياسات لترشيد انفاقها الحكومي، بالإضافة الى تأثير رصيد إجمالي الأصول الاحتياطية في مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة 16% في عام 2015، لتقدر بـ 2.3 تريليون ريال من 2.7 تريليون ريال سنة 2014، بينما بلغت 2 تريليون ريال سنة 2016، كما اظهر الميزان التجاري خلال عام 2015 فائضا قدره 108 مليار ريال مقابل فائضا قدره 632 مليار ريال خلال عام 2014؛

- تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد الجزائري في تسجيل عجز في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالمالية العامة والميزان التجاري وتآكل موجودات صندوق ضبط الإيرادات كل ذلك بسبب تدهور إيرادات قطاع المحروقات الذي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط في ظل التوتيرة المتزايد للنفقات وحجم الواردات.

التوصيات: وبناء على معالجة الموضوع والنتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- على الجزائر تشدد الرقابة وتعمل على تحسين صورتها التي ترجع إلى عدم استقرار في القوانين والتشريعات إضافة إلى البيروقراطية، كمحاولة لاجتذاب الاستثمارات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يشكل الحصة الأكبر في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر؛
- يجب على الجزائر السعي نحو انتهاج سياسات التنوع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كقطاع ألافلاحي، السياحي والخدمي بشكل أخص بابتكار خدمات جديدة متطورة خارج قطاع النفط وذلك لتخفيض الاعتماد على النفط لتجنب الصدمات، خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، حتى تتشارك مع قطاع المحروقات بشكل أكبر في نصيب العوائد؛
- العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية استراتيجية، لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة؛
- التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وترشيد الانفاق الحكومي بشكل جاد وفعال مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.

الهوامش والإحالات:

¹ حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص 07.

² هب عطا عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط الأسباب والنتائج على الموقع التالي:

<http://www.newsabah.com/wp/newspaper/6044>

³ حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مرجع سابق، ص 8.

⁴ هب عطا عبد الوهاب، مرجع سابق.

⁵ <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage>

⁶ حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مرجع سابق، ص 09؛

⁷ <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/1>

⁸ حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008، ص 30.

⁹ <http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-dro>

¹⁰ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انخيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015، ص 06.

¹¹ أشرف كمال، الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط، على الموقع التالي:

<http://arabic.sputniknews.com/business/20160121/1017160024.html>

¹² ابراهيم محمد السقا، لماذا تراجع أسعار النفط، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، متاح على الرابط:

http://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html

¹³ <https://arabic.rt.com/news/67181>

¹⁴ علي باكير، انخفاض أسعار النفط من يستهدف من؟ مقال في نون بوست، على الموقع التالي:

<http://www.noonpost.net/content/4681>

¹⁵ ناصر التميمي، السعودية: "رؤية 2030" وتداعيات الأزمة الخليجية، الأربعاء 05 يوليو، 2017، مكة، متوفر على

الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/2030-170705120919625.html> ، تاريخ الزيارة:

2017/10/13

¹⁶ سهام حسين، سميرة فوزي، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل

مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص18.

¹⁷ تقرير الاستقرار المالي لسنة 2015، ص10، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (ساما):

<http://www.sama.gov.sa>

¹⁸ تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، ص: 09، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (ساما):

<http://www.sama.gov.sa>

¹⁹ ميزانية المملكة العربية السعودية لسنة 2017، نسخة البيان العام، ص16.

²⁰ تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (ساما):

<http://www.sama.gov.sa>

²¹ الميزان التجاري، الهيئة العامة للإحصاء، ص02، على الموقع: www.stats.gov.sa

²² شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر(2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال

والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص39.

²³ وقة فاطمة، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لـ2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على

صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، 2017، ص157.

²⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016 ، ص63.